قضايا سياسية

اسم المقال: التنافس العسكري للدول الكبر في المنطقة العربية بعد العام 2014
اسم الكاتب: زيد احمد بيدر، أ.د. رياض مهدي عبد الكاظم
رابط ثابت: https://political-encyclopedia.org/index.php/library/1403
تاريخ الاسترداد: 2026/05/11 23:00 +03

الموسوعة السياسيّة هي مبادرة أكاديمية غير هادفة للربح، تساعد الباحثين والطلاب على الوصول واستخدام وبناء مجموعات أوسع من المحتوى العلمي العربي في مجال علم السياسة واستخدامها في الأرشيف الرقمي الموثوق به لإغناء المحتوى العربي على الإنترنت.
لمزيد من المعلومات حول الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political، يرجى التواصل على info@political-encyclopedia.org

استخدامكم لأرشيف مكتبة الموسوعة السياسيّة - Encyclopedia Political يعني موافقتك على شروط وأحكام الاستخدام المتاحة على الموقع https://political-encyclopedia.org/terms-of-use

تم الحصول على هذا المقال من موقع مجلة قضايا سياسية الصادرة عن كلية العلوم السياسية في جامعة النهرين ورفده في مكتبة الموسوعة السياسيّة مستوفياً شروط حقوق الملكية الفكريّة ومتطلبات رخصة المشاع الإبداعي التي ينضوي المقال تحتها.

التنافس العسكري للدول الكبرى في المنطقة العربية بعد العام 2014

Military competition of the major countries in the Arab region

زيد احمد بيدر *
Zaid Ahmed Baider

أ.د رياض مهدي عبد الكاظم**
Prof.Dr. Riyadh Mahdi Abdulkadhum

الملخص :

تحاول الدول الكبرى تعظيم قوتها ونفوذها في المنطقة العربية بما يضمن تفوقها على الاطراف المنافسة لها، مستغلة حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني التي تشهدها المنطقة العربية نتيجة للأحداث التي شهدتها دول التحول العربي وتصاعد نشاط المجاميع الإرهابية، لزيادة تفاعلاتها العسكرية على المنطقة لدعم نفوذها وتحقيق مصالحها، وذلك من خلال التدخل العسكري المباشر او من خلال ربط دول المنطقة بأحلاف ومعاهدات عسكرية تضمن لها نشر قواتها في المنطقة، اضافة الى التنافس في تجارة السلاح لما تمثله من اهمية كبيرة في الجانب الاقتصادي، نظراً لحجم السلاح التي تستورده هذه المنطقة بفضل عدم الاستقرار السياسي والأمني نتيجة للصراعات والتحديات والتهديدات التي تواجهها بسبب التهديدات الارهابية اضافة الى الصراعات الداخلية التي خلفتها الاحداث في دول التحول العربي.

الكلمات المفتاحية: التنافس – المنطقة العربية– العسكري – الدول الكبرى

Abstract:

The major countries are trying to increase their influence in the Arab region to ensure their superiority over the other party, taking advantage of the instability (political and security) in the Arab region as a result of the so-called Arab Spring revolutions and the increased activity of terrorist groups, in order to increase their military control over the region to support their influence and achieve their interests. And that is through direct military intervention or through participation with the countries of the region in military alliances and treaties that guarantee them the deployment of their forces in the region, in addition to competition in the arms trade because of the great importance it represents in terms of the economic aspect, given the volume of arms that Arab countries import thanks to the lack of Political and security stability as a result of the conflicts, challenges and threats it faces due to terrorist threats, in addition to the internal conflicts left by the Arab revolutions.

Key words: competition , the great powers , Arab region , the military.

المقدمة

* وزارة الزراعة / مديرية زراعة كركوك
** استاذ دكتور ورئيس قسم السياسة الدولية كلية العلوم السياسية جامعة النهرين dr.riyadh@nahrainuniv.edu.iq

يشكل موقع المنطقة العربية اهمية كبيرة للدول الكبرى من الناحية العسكرية إذ يمثل حلقة وصل بين قارة اسيا وافريقيا واوربا، ويقع على اهم الممرات المائية التي تسيطر على حركة الملاحة في العالم، مما جعله يحظى باهتمام كبير من الدول الكبرى، التي تحاول تعظيم قوتها بما يضمن تفوقها على الاطرف الاخرى المنافسة، والتي كثفت من تفاعلاتها تجاه المنطقة العربية مستغلة حالة عدم الاستقرار (السياسي والأمني) التي تشهدها المنطقة العربية نتيجة للأحداث التي شهدتها دول التحول العربي اضافة الى تصاعد نشاط المجاميع الإرهابية، إذ اعتمدت الدول المتنافسة على الادوات العسكرية في تفاعلاتها تجاه المنطقة لاسيما في العام 2014، لدعم نفوذها وتحقيق مصالحها، وذلك من خلال التدخل العسكري المباشر او من خلال ربط دول المنطقة بأحلاف ومعاهدات عسكرية تضمن لها نشر قواتها في المنطقة، اضافة الى التنافس في تجارة السلاح لما تمثله من اهمية كبيرة من حيث المردود المادي، نظراً لحجم السلاح التي تستورده هذه المنطقة بفضل عدم الاستقرار السياسي والأمني نتيجة للصراعات والتحديات والتهديدات التي تواجهها بسبب التهديدات الارهابية اضافة الى الصراعات الداخلية التي خلفتها الثورات العربية، وأيضاً نتيجة للاستقطاب الاقليمي.

اهمية البحث

يعد موضوع التنافس العسكري للدول الكبرى على المنطقة العربية من الموضوعات المهمة، لأنه يمثل اهم اشكال الادوات التي تستخدمها الدول المتنافسة في تفاعلها مع المنطقة العربية بعد العام 2014، وذلك ينبع من الاهمية التي يمكن ان توفرها المنطقة العربية للدول المتنافسة وتساهم في زيادة قوتها وتجعلها قادرة على دعم نفوذها وتحقيق مصالحها.

اشكالية البحث

برز التنافس الدولي على المنطقة العربية في جميع المستويات، لكن نتيجة تقاطع وتعرض مصالح واهداف الدول المتنافسة في المنطقة العربية، كان نمط التفاعلات الدولية في المنطقة العربية يعتمد بشكل كبير على الادوات العسكرية من اجل محاولة هذه الاطراف دعم نفوذها ومصالحها في المنطقة العربية، ونتيجة هذه الإشكالية يمكن طرح التساؤل الآتي: كيف تجلى التنافس العسكري للقوى الكبرى في المنطقة العربية.

فرضية البحث

تنطلق الفرضية من فكرة مفادها: ساهمت الاهمية الاقتصادية والعسكرية للمنطقة العربية اضافة للمتغيرات الدولية والإقليمية في تشابك مجالات التنافس ورفع وتيرة التنافس وعودة نمط التنافس بين الدول الكبرى الى الجانب العسكري.

المجال المكاني

نركز في هذا البحث على تنافس الدول الكبرى على المنطقة العربية بصفة عامة بصفتها مناطق جذب استراتيجي للقوى الكبرى الطامحة للهينة العالمية لاسيما في ظل انهيار النظام الاقليمي العربي.

المجال الزماني

سنحاول دراسة الاشكالية المختارة في اطار زماني منذ الاحداث التي عصفت في المنطقة العربية عام 2014، نتيجة لتصاعد النزاعات الداخلية في بعض الدول العربية وتصاعد نشاط الجماعات الارهابية والتي اتخذتها الدول المتنافسة مبرراً للتدخل العسكري في المنطقة العربية من اجل دعم نفوذها ومصالحها.

هيكلية البحث

تم تقسيم البحث الى محورين، المحور الاول يتطرق الى التنافس الدولي في تجارة السلاح، وفي المحور الثاني تناولنا التحالفات الأمنية والعسكرية.

اولاً-التنافس الدولي في تجارة السلاح

ان التنافس بين الدول الكبرى في مجال تجارة السلاح له عدة مكاسب اهمها، تمثل هذه المبيعات من الأسلحة نمط من الهيمنة التي تمتلكها الدول المصدرة على دول معينة او من اجل دعم المصالح والنفوذ، وذلك من خلال استمالة الانظمة من خلال توفير السلاح لها ودعمها عسكرياً، اضافة للعوائد المالية المتحققة من هذه المبيعات، اضافة للشروط والامتيازات المرتبط بهذه الصفقات والتي ربما تتضمن الدعم والتنسيق والتعاون في مختلف المجالات، اضافة الى اعطاء الاولوية لشركات الدول المصدرة للسلاح في الحصول على عقود كبيرة في مجالات البنى التحتية او القطاعات الاستراتيجية الحيوية[1].

وبالنسبة للولايات المتحدة باعتبارها تمثل اكبر الدول من حيث مبيعات السلاح على مستوى العالم بصورة عامة والمنطقة العربية بصورة خاصة، وتتضمن صفقات الأسلحة التي تعقدها مع الدول العربية عادة مجموعة من الاهداف، وأهمها [2]:

1- استنزاف مواردها المتحققة من بيع الطاقة لانتعاش ما يطلق عليه (دورة الاقتصاد الرأسمالية).
2- تصريف الأسلحة القديمة.
3- تقديم تطمينات الى اسرائيل بان السلاح التي تصدره لدول المنطقة لن يستخدم ضدها، وفق شروط هذه الصفقات، وسوف تبقى محتفظة بتفوقها على دول المنطقة من الناحية العسكرية.
4- تبقى الدول العربية بحاجة خبراء عسكريين امريكيين لغرض التدريب وصيانة الاجهزة واستخدامها في بعض الحالات.

وبالنسبة لصادرات الأسلحة في العالم فان الدول الخمسة (الولايات المتحدة وروسيا وفرنسا والمانيا والصين) تصدر ما نسبته (76%) من اجمالي صادرات الأسلحة منذ عام 2014 الى 2020، وما زالت الولايات المتحدة وروسيا اكبر الموردين للأسلحة منذ العام 1950، ومن بين الدول الخمس الاكثر استيراداً للأسلحة منذ العام 2014 الى 2020 ، والتي تستورد ما نسبته (36%) من واردات الأسلحة في العالم، وجاءت مصر والسعودية من ضمنهم، إذ زادت مبيعات الولايات المتحدة من (31%) الى (36%)

[1] محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيوستراتيجية العالمية: دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، عمان، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع ، 2017، ص 370.
[2] فراس محمد احمد، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة، عمان، الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2015، ص ص 52-53

في الفترتين من العام 2010 – 2014 و 2015 -2020، وأصبحت الفجوة كبيرة بين صادرات الأسلحة بين الولايات المتحدة وروسيا، إذ تجاوزت صادرات الولايات المتحدة ، الصادرات الروسية بنسبة (17%) من 2010-2014، وتجاوزتها بنسبة (76%) في الفترة 2015-2019، وفي هذه الفترة صدرت الولايات المتحدة الأسلحة الى (96) دولة، وكانت نسبة دول الشرق الأوسط هي (51%) من اجمالي صادرات الولايات المتحدة للفترة من 2014 الى 2020، وبلغت واردات السعودية وحدها في هذه الفترة (25%) من الصادرات الامريكية، بعدما كانت (7.4%) في الفترة 2010-2014، ويرجع ذلك الى الحرب التي تخوضها السعودية في اليمن، وكانت الصادرات الامريكية من الأسلحة في الفترة من 2014 لغاية 2020، الى الامارات وحدها تشكل ما نسبته (6.4%) من كمية السلاح الامريكي المصدر بتلك الفترة[1].

اما روسيا فإنها تعد ثاني اكبر الدول المصدرة للأسلحة في العالم، وكانت سابقا تعد المصدر الرئيس للسلاح للكثير من الدول العربية، وعلى الرغم من استمرار صادرات السلاح الروسي لبعض الدول العربية، لكن وجهات تصدير السلاح الروسي قد تغيرت الى مجموعة من الدول الاسيوية مثل الصين وتايلاند ودول اخرى، ويمكن يرجع ذلك الى تغيير شكل العلاقات والتحالفات العربية مع الدول الكبرى وارتباطها مع الولايات المتحدة في تحالفات واتفاقيات سياسية وعسكرية[2].

وقد بلغت صادرات روسيا من الأسلحة (21%) من اجمالي صادرات الأسلحة في العالم، ولكن انخفضت صاداراتها بنسبة (18%) مقارنة بالفترة من 2010 الى 2014، وأرسلت الأسلحة في الفترة من العام 2014 الى 2020 ، الى (47) دولة وذهب(55%) الى عملائها الرئيسين الثلاثة (الهند والصين والجزائر)، وبلغت حصة الجزائر منها (14%) من اجمالي صادرات روسيا من الأسلحة للفترة ذاتها وبلغت نسبة صادراتها الى الشرق الأوسط (19%) من مجموع صادراتها الى العالم، بزيادة وصلت الى (30%) للفترة 2015- الى 2019، عن الفترة السابقة 2010- 2014، وكانت مصر والعراق اكبر الدول المستوردة للسلاح من روسيا في الشرق الأوسط، وبلغت حصة مصر حوالي (49%) من اجمالي الأسلحة الروسية المصدرة الى الشرق الأوسط، والعراق ما نسبته حوالي (29%)، وتلقت سوريا حوالي (3.9%) من الأسلحة الروسية المصدرة الى الشرق الأوسط[3].

ومن الاسباب التي ادت الى تراجع واردات الأسلحة العربية من روسيا، نتيجة لفاعلية وتطور الاسلحة الامريكية، وأيضا نتيجة الى ارتباط مجموعة من الدول العربية بتحالفات عسكرية مع الولايات المتحدة لاسيما دول مجلس التعاون الخليجي والتي تعد من اكبر الدول العربية المستورد للأسلحة، وكذلك نتيجة لما يعرف بقانون معاقبة اعداء الولايات المتحدة (كاتسا) الذي اقره الكونكرس عام 2017، وادخل حيز التنفيذ عام 2018، والذي اقر على اثر قيام تركيا بالاتفاق مع روسيا على شراء منظومة الدفاع الجوي (S

---

[1] التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2020، بيروت، معهد ستوكهولم لأبحاث السلام، ت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020، ص ص 333 الى 345.

[2] نوار جليل هاشم، واخرون، الاقتراب الكبير: روسيا في الشرق الأوسط، عمان، دار الخليج للنشر التوزيع، 2021، ص 56.

[3] التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2020، مصدر سبق ذكره، ص ص 345، 347.

400)، مما دفع الولايات المتحدة الى الغاء صفقة تسليم طائرات (F35) الى تركيا، وهذا يعد احد العوامل لعدم اقبال الدول العربية على استيراد السلاح من روسيا[1].

اضافة الى اتباع الولايات المتحدة مبدأ (تجارة التهديد وبيع السلاح)، من اجل زيادة صادراتها من السلاح الى المنطقة العربية والذي يؤدي الى تشكيل رؤية فعلية تتولد من خلال استشعار الخوف. [2]

اما الاتحاد الاوربي فانه يعد من اهم واكبر موردي الأسلحة الخمسة والعشرون في العالم، وقد تضمنت القائمة (9) دول اعضاء في الاتحاد الاوربي للفترة من 2014 الى 2020، (وهذه الفترة قبل انسحاب بريطانيا من الاتحاد)* وهم فرنسا والمانيا وايطاليا والمملكة المتحدة، وقد مثلت صادراتها حوالي (23%) من اجمالي الصادرات العالمية للأسلحة للفترة من 2014-2020، اي بزيادة (3%) عن الفترة 2010-2014، والدول التي شهدت زيادة بصادراتها هي اسبانيا وفرنسا والمانيا، بينما انخفضت صادرات الأسلحة من بريطانيا وايطاليا، وبلغت صادرات جميع دول الاتحاد الاوربي للفترة بين 2014 الى 2020، حوالي (26%) من اجمالي الصادرات العالمية من الأسلحة، وفرنسا لوحدها صدرت الأسلحة الى (75) دولة للفترة من 2014 الى 2020، واكبر الدول المستوردة من فرنسا كانت (المغرب والصين والامارات) وبنسبة (39%) من الأسلحة الفرنسية، للفترة 2010 الى 2014، بينما كان المتلقون الرئيسيون للفترة من 2014 الى 2020، وكانت اكبر الدول المستوردة للاسحلة الفرنسية للفترة 2014 الى 2020، هم (مصر وقطر والهند) بنسبة (54%)، وبلغت الصادرات الالمانية ما نسبته (5.8%) من حجم الصادرات العالمية من الأسلحة للفترة من 2014 الى 2020، وشهدت مبيعاتها زيادة بنسبة (17%) عن الفترة السابقة 2010-2014، وبلغت صادراتها الى الشرق الأوسط (24%)

وأرسلت المانيا الأسلحة الى (55) دولة ، وتعد كوريا الجنوبية ومصر من اكبر الدول المستوردة للأسلحة من المانيا ، وبلغت صادرات الأسلحة البريطانية (3.7%) من حجم الصادرات العالمية من الأسلحة ، وذهبت (56%) منها الى الشرق الأوسط، وكانت حصة السعودية (41%) منها، لكن انخفضت صادراتها الى السعودية بحوالي (- 13%) عن الفترة 2010-2014، بينما زادت صادراتها الى سلطنة عمان بنسبة (77%)، وبلغ مجموع الصادرات الالمانية الى الشرق الأوسط (24%) وفرنسا (52%) والمملكة المتحدة(56%) واسبانيا(26%) وايطاليا (47%) [3].

ويرجع ارتفاع مبيعات الأسلحة الاوربية الى المنطقة العربية، وعدم محاولة الولايات المتحدة عرقلة وصولها، من خلال ممارسة التأثير والضغط على حلفائها العرب، ومثل ما تتبعه بشان السلاح المستورد من روسيا، الى الترابط والالتزام الأمني بين الولايات المتحدة والدول الاوربية، تحت مضلة حلف شمال

---

[1] يوسف حسين عمر، تركيا التاريخ الحديث والمعاصر1923-2018، الدوحة، المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2021، ص 664.

[2] علي بشار اغوان، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى: تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، عمان، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2019، ص 558.

* خرجت بريطانيا من الاتحاد الاوربي على ضوء نتيجة الاستفتاء الشعبي التي جرت في بريطانيا عام 2016، وشهدت هذه العملية سلسلة من المفاوضات المعقدة بين بريطانيا والاتحاد الاوربي استمرت لغاية نهاية عام 2020، وهو موعد الخروج الرسمي، للاطلاع: مصطفى جاسم حسين، الاتحاد الاوربي وظاهرة اليمين المتطرف: البريكست انموذجا، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (61)، بغداد، 2021، ص ص 231-232.

[3] التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2020، مصدر سبق ذكره، ص ص 348 الى 353.

الأطلسي، الى درجة اصبح الامن الاوربي والأمريكي حالة واحدة من حيث تحديد الدول والكيانات والقضايا التي تمثل تهديدا للطرفين، ولذلك نرى ان اتجاهات الصادرات الاوربية في المنطقة العربية، متطابقة مع صادرات الولايات المتحدة، من حيث وصولها الى الاطراف الحليفة او التي تشكل تهديدا للتحالف الغربي[1].

اما الصين فقد كانت حصتها (5.5%) من اجمالي الصادرات العالمية من الأسلحة، وذلك في الفترة 2015 - 2020، وبزيادة (6.3%) عن الفترة السابقة 2010-2014، وارتفعت صادرات الصين من السلاح الى (53) بينما كانت سابقا تصدر السلاح الى (40) دولة للفترة السابقة، وهذا يدل على بروزها كمنافس للولايات المتحدة وروسيا وبقية الدول المصدرة للأسلحة في العالم، وبلغت صادراتها الى الشرق الأوسط (6.7%) من مجموع صادراتها [2].

ورغم ان الصين تعد من اكبر مصدري الأسلحة في العالم، الا ان التعاون العسكري بين الصين والدول العربية محدود ويقتصر على صيانة المعدات وتوفير قطع الغيار، وتبادل برامج التدريب لكن علاقات التعاون في جانب مبيعات الأسلحة ونقل التقنية التقليدية للمنطقة العربية لا زالت محدودة، ويرجع السبب في ذلك الى استحواذ الدول الغربية على النسبة الاكبر من هذه الصادرات، اضافة الى تقدم الأسلحة والتكنولوجيا الغربية على نظريتها الصينية[3].

ولمعرفة حجم التنافس الدولي على المنطقة العربية في مجال تجارة الأسلحة، فان الجدول (1) يبين اهم الدول التي تعتمد عليها المنطقة العربية في وارداتها من السلاح للفترة 2014 الى 2020، ونسبة استيرادها من الدول المصدرة للسلاح اضافة الى تسلسلها في قائمة الدول المستوردة للأسلحة، اضافة لنسبة صادراتها من اجمالي مبيعات الأسلحة في العالم.

جدول (1) اهم مصادر الأسلحة التي تعتمد عليها الدول العربية في وارداتها للفترة 2014-2020

الدولة	حصة الدول العربية من اجمالي صادرات الدول المتنافسة					
	الولايات المتحدة	روسيا	الاتحاد الاوربي	الصين	تسلسلها	
السعودية	%73		%17.3		1	%12
مصر	%15	%34	%35		3	%5.8
الجزائر		%67	%11	%13	6	%4.2
الامارات	%86		14.4		8	%3.4

[1] بشير عبد الفتاح، ازمة الهيمنة الامريكية، القاهرة، نهضة مصر للطباعة والنشر، 2010، ص 137.
[2] التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2020، مصدر سبق ذكره، ص ص 352 الى 353.
[3] مجموعة مؤلفين، اتجاهات تطور العلاقات العربية الصينية، عمان، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2019، ص 17.

العراق	%45	%34			9	%3.4
قطر	%50		%43		10	%3.4
عمان	%13		%57		23	%1.2
المغرب	%91		%9		31	%0.8
الاردن	%30	%10	%30		32	%0.8
الكويت	%70		%16.6		39	%0.5

المصدر: التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2020، بيروت، معهد ستوكهولم لابحاث السلام، ت: مركز دراسات الوحدة العربية، 2020.

ومن خلال الجدول السابق يتضح ان الولايات المتحدة الامريكية تعد المنافس الاقوى بين الدول المصدرة للسلاح للمنطقة العربية، للفترة من 2014 الى 2020، ويتضح ذلك من خلال قراءة نسبة اعتماد الدول العربية عل طرف معين لتوفير وارداتها من الأسلحة، وان اعتماد الدول العربية على الولايات المتحدة بلغ حوالي (47.3%) من وارداتها من الأسلحة، وان المغرب والإمارات والسعودية والكويت اعتمدت بشكل كبير على الولايات المتحدة لتوفير السلاح بنسبة بلغت حوالي (80%)، بينما اعتمدت مصر والجزائر على روسيا في وارداتهم من الأسلحة ، إذ بلغ اعتماد الجزائر على روسيا حوالي (67%) من وارداتها من السلاح ومصر (34%)، بينما اعتمد العراق على روسيا كمصدر ثاني في استيراد السلاح وبنسبة بلغت(34%) من وارداته، والاردن اعتمدت على روسيا كمصدر ثالث من وراداتها من الأسلحة وبنسبة (10%)، اي ان روسيا لا تشكل منافس كبير للولايات المتحدة في جانب تجارة السلاح الى المنطقة العربية، إذ اعتمدت عليها دول قليلة لتوفير السلاح ولم تكن المصدر الاول في استيراد الأسلحة الا لدوليتن عربيتين فقط، في حين اعتمدت الدول العربية على اوربا كمصدر ثاني لتوفير السلاح إذ بلغت نسبة اعتمادها على دول الاتحاد الاوربي في استيراد السلاح حوالي (23.5%) من كميات الأسلحة التي استوردتها للفترة من عام 2014 الى 2020، ولم تعتمد الدول العربية على الصين بصورة كبيرة باستثناء الجزائر والتي كانت الصين احد اكبر مصادرها الثلاثة في استيراد السلاح، وكانت الجزائر قد استوردت من الصين ما نسبته حوالي (13%) من وارداتها لنفس الفترة المذكورة اعلاه، ويمكن ارجاع السبب الذي يجعل الدول العربية تفضل الولايات المتحدة كمصدر رئيسي لوارداتها من الأسلحة هو خشيتها من العقوبات الامريكية في ظل قانون (كاتسا) والتي بموجبه تقطع المساعدات وتمنع توريد السلاح للدول التي تستورد السلاح من روسيا، وقد فرضت هذه العقوبات على تركيا ومصر والهند، ويرجع السبب الثاني الى فعالية الأسلحة الامريكية وتطورها وتفوق الولايات المتحدة الأمريكية على روسيا الاتحادية في مجال فاعلية الأسلحة وهذا لا يعني عدم تقدم الأسلحة الروسية وتطورها والتي وصلت الى مستويات عالية من التطور التقني.

ثانياً-التحالفات العسكرية والأمنية

نتيجة للتغير في شكل النظام الدولي على اثر تفكك الاتحاد السوفيتي، ودخول العلاقات الدولية مرحلة جديدة لم تعهدها سابقاً وهي سيطرة دولة وهيمنتها على العالم، واستخدامها سياسة تقوم على التدخل بالشؤون الداخلية للدول، واعتمادها على الادوات العسكرية في سياستها الخارجية، ومحاولة عزل او تغيير الانظمة السياسية التي تقف ضد توجهات السياسة الامريكية من خلال سياسة الحصار الاقتصادي، الذي استخدمته كثيرا ولا زالت تعتمد عليه كأحد الادوات المهمة للوصول الى الاهداف المرسومة[1].

ودفعت سياسة الولايات المتحدة الامريكية المبنية على التدخل العسكري وفرض العقوبات الاقتصادية وممارسة الضغط والابتزاز كثيراً من الدول على تغيير خارطة علاقاتها وتحالفاتها السابقة، خشية من ردة الفعل الامريكية، لاسيما بعد غياب الدول القادرة على توفير الحماية لها بعد تفكك الاتحاد السوفيتي[2].

وخير دليل على ذلك قيام الولايات المتحدة الامريكية بالتدخل العسكري في عدة مناطق من العالم، ودون وجود رادع او حليف للدول المستهدفة يقف بوجهها، مثل التدخل العسكري في الصومال ويوغسلافيا وأفغانستان والعراق ، وهذا ما دفع كثير من الدول لتغير نهجها خشية من مواجهة نفس المصير[3].

وفيما يتعلق بالدول العربية واتجاهات تحالفها، فان حرب الخليج الثانية والثالثة ومشاركة مجموعة من الدول العربية في هذه الحروب الى جانب الولايات المتحدة، جعل الدول العربية تعيد رسم توجهات سياستها الخارجية في تلك الفترة نتيجة لمجموعة من الأسباب، الاولى: عدم وجود دولة تستطيع الوقوف بوجه التدخل الامريكي في المنطقة، وتوفير الحماية لحلفائها في المنطقة، والثانية، وصول حلفاء الولايات المتحدة الامريكية من الدول العربية الى قناعة تامة انه ليس هناك قوة تستطيع توفير الحماية لهم في هذه المرحلة غير الولايات المتحدة الأمريكية، والثالثة، مثلت هذه الاحداث جرس انذار للدول العربية غير الحليفة للولايات المتحدة والتي كانت في المرحلة السابقة قريبة في توجهاتها من روسيا، بان استمرارها بهذه التوجهات سوف يعرضها لعقوبات اقتصادية وعزلة دولية او ربما تلاقي مصير العراق وافغانستان[4].

وتعود خلفية تشكيل التحالفات الدولية بعد الحرب الباردة في منطقة الشرق الأوسط، الى احتلال العراق للكويت عام 1990، إذ قامت الولايات المتحدة بتشكيل تحالف دولي من (34) دولة بهدف واضح وصريح وهو تحرير الكويت، وانتهى التحالف بعد تحقيق الهدف لكن نجاح التجربة اعطت امكانية لتحقيق تعاون وتفاهم مشترك بين الدول التي اشتركت بهذا التحالف، وعكست فلسفة اعتماد الولايات المتحدة على تشكيل التحالفات رغم تمتعها بقوة عسكرية كبيرة لقيمة ادراكية في العقيدة العسكرية الامريكية التي تفضل العمل المشترك في التحالفات لاعتقادها بوجوب ان تتحمل كل دولة مسؤوليتها الدولية، ثم كررت تلك التجربة

---

(1) انمار موسى جواد، الحرب في السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة، عمان، الاكاديميون للنشر والتوزيع، 2019، ص 117.

(2) فيكتور بولمر توماس، امبراطورية في حالة تراجع: الولايات المتحدة الامريكية بين الماضي والحاضر والمستقبل، ت: توفيق سخان، الدوحة ، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، 2022 ، ص 592.

(3) وميض احسان، قراءة جديدة للتاريخ: السياسة الامريكية وحرب احتلال العراق، عمان، مركز الكتاب الاكاديمي ، 2017، ص 153

(4) مجموعة مؤلفين، مستقبل وسيناريوهات:الصراع العربي – الاسرئيلي، بيروت، مركز دراسات الشرق الأوسط، 2011، ص 422.

في حرب البلقان والعراق وافغانستان، وكان الجامع لهذه التحالفات في كل مرة هو مكافحة الارهاب والدفاع عن حقوق الانسان[1].

وقد استغلت الولايات المتحدة الامريكية الغزو العراقي للكويت، من اجل التواجد العسكري في المنطقة العربية، وإدخال قواتها العسكرية الى المنطقة العربية بدعوى تحرير الكويت، وتوفير الحماية لدول الخليج العربي من الخطر العراقي، وبقيت هذه القوات منذ ذلك الحين، بل كثفت من انتشارها، وأنشأت قواعد عسكرية في عدة دول عربية، فكانت هذه فرصة كبيرة للولايات المتحدة للسيطرة على هذه المنطقة اضافة الى تشكيل تحالفات عسكرية اشتركت فيه دول عربية وبقيادة امريكية من اجل تحرير الكويت[2].

ورغم وجود عدة مؤهلات تعطي الولايات المتحدة الامريكة مكانة متميزة في المجتمع الدولي، لكن هناك عدد من التحديات التي اضعفت من دورها المهيمن في كثير من الاحداث والقضايا الدولية، إذ واجهت على المستوى الداخلي وتحديداً في الجانب الاقتصادي صعوبات من بينها الركود، اضافة الى تحدي نضوب مصادر الطاقة، وفي الشأن الخارجي لوحظ هناك سعي متواصل لدى مجموعة من الدول لتأكيد حضورها الدولي، لاسيما من الصين والتي شهدت تطورا اقتصاديا تتضح معالمه من خلال معدلات النمو القياسية، اضافة الى السعي الروسي الى القيام بادوار متزايدة على الصعيدين الاقليمي والدولي، بعد التعافي من المشكلات الداخلية، اضافة الى الجانب العسكري الذي يمثل تحديا كبيرا للولايات المتحدة والذي يتمثل بامتلاك لكثير من الدول لترسانة عسكرية كبيرة ومتطورة ونجاح كثير من الدول باختراق النادي النووي، اضافة الى احداث الحادي عشر من ايلول 2001، والتي مثلت نقطة تحول في شكل النظام الدولي بسبب فشل الولايات المتحدة في مواجهة التحديات والمخاطر المرتبطة بالفواعل من غير الدول، والتي اصبح يفرضها عالم اليوم، وتحديداً النشاطات المرتبطة بالجماعات الارهابية، اضافة الى التداعيات التي انتجتها الازمة المالية العالمية عام 2008، على النظام الدولي، وبخاصة من خلال خلخلة المقومات الاقتصادية للقطب الامريكي[3].

ومنذ انهيار الاتحاد السوفيتي الى نهاية العقد الاول من القرن الحادي والعشرين، كانت الولايات المتحدة هي الدولة المهيمنة على النظام الدولي ولا تستطيع دولة ان تجاريها او تقف بوجهها على جميع الاصعدة والأحداث، لكن يعد القرن الحادي والعشرون بداية لحدوث تغيير وتحول نحو نظام عالمي جديد، ربما يطيح بهيمنة الولايات المتحدة الامريكية التي تربعت على حكم العالم لفترة طويلة، وكانت لمجموعة من الاحداث والقضايا والتي كشفت عن تراجع قوة الولايات المتحدة، لاسيما في المجال الاقتصادي، وان ملامح ظهور قوة عالمية سوف تنافس الولايات المتحدة اصبح قريباً، لاسيما من الدول التي تتمتع بنفوذ مالي واقتصادي مثل روسيا والصين والهند والبرازيل، والتي تسمى بالقوى الصاعدة، لما تمتلكه من اقتصاديات سريعة في النمو اضافة للتطور العلمي والتكنولوجي، وأعلنت هذه الدول في عدة مناسبات ومنها اجتماع ضم معظم قادتها في العام 2009، انها سوف تستخدم كل الوسائل بهدف الوصول الى نظام

---

[1] عبد الرحمن كريم درويش، كارزان عمر علي، الفاعلية الاستراتيجية للتحالف الدولي في محاربة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) دراسة تحليلية (2014-2016)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العدد (35)، كركوك، 2020، ص ص 47-48.

[2] حسين احمد ابراهيم، نوره علي جياد، تداعيات التدخل العسكري العراقي على الكويت، مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، العدد (2) ، بابل، 2020،ص ص 552-553.

[3] مجموعة مؤلفين، العلاقات العربية-الصينية، مصدر سبق ذكره، ص ص 105-106.

دولي جديد يكون متعدد الأقطاب، يحقق طموح جميع الدول بان يحقق العدالة والحرية والديمقراطية لجميع شعوب العالم، والتي ترفض سياسة التبعية والخضوع[1].

ان النظام الدولي يشهد حالة تنافس واسعة ومتغيرات كبيرة اهمها بروز قوى دولية جديدة قد تشكل تهديد لمكانة ونفوذ الولايات المتحدة، وان التغييرات الدولية ساهمت بتقريب وجهات النظر بين روسيا والصين وصولا الى التفاهم بشان الكثير من القضايا الدولية مثل الارهاب والانتشار النووي وقضايا الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، ومما يسرع بعملية التغيير هو ظهور تحالفات للوقوف ضد القطب الامريكي مثل التحالف الروسي الصيني، والذي ظهر بصورة عملية من خلال الازمة السورية[2].

ونتيجة للأحداث التي شهدها العالم في القرن الحادي والعشرين، يمكننا تلخيص اهم معالم شكل النظام الدولي الحالي[3]:

1- رغم وجود قوة واحدة مهيمنة إلا ان هيمنتها اصبحت تواجه عدة تحديات، سواء على المستوى الداخلي او الخارجي، وهذا ما جعلها تواجه صعوبات في تحقيق كثير من اهدافها.
2- زيادة عدد واهمية الفاعلين من غير الدول في النظام الدولي، مما اسهم بالتأثير بشكل كبير بتغيير النظام الدولي.
3- ورغم ان الولايات المتحدة ما تزال هي القوى العظمى الوحيدة في النظام الدولي ، لكن اصبح هناك قوى دولية كبرى ومؤثرة في النظام الدولي وتسعى نحو التعددية.
4- توجد مجموعة من المؤشرات والملامح والتحولات الكبيرة التي تلوح في الافق، والتي تمثل دليلا على ان النظام الدولي يسير في اتجاه التوازن الذي غاب لفترات طويلة، لأنه طيلة الفترة السابقة لم تستطيع الدول الكبرى لوحدها ان تجاري وتقف بوجه الولايات المتحدة الامريكية في المجالات الاقتصادية والعسكرية والسياسية، اضافة الى نهوض الصين وروسيا في الجوانب الاقتصادية والعسكرية، اضافة لدول جنوب اسيا التي تشهد حركة نهضة صناعية، ربما يشكل ذلك اولى صور الشرخ في التفرد الامريكي.

ورغم ما تتمتع به روسيا من قوة عسكرية واقتصادية وسياسية الا انها تدرك صعوبة الصراع مع الولايات المتحدة بصورة منفردة، ولهذا سعت ان تخلق لها دور دولي من خلال التنظيمات الاقليمية والدولية، واهمها منظمة شنغهاي التي تظم روسيا والصين وكازاخستان وقرقيزستان وطاجيكستان، والتي تأسست في 1996، لتحقيق التعاون الاقتصادي والاجتماعي والانساني والأمني بين اعضاء المنظمة، اضافة الى تشكيل مجموعة دول (البريكس) والتي تضم الصين وروسيا والهند والبرازيل وجنوب افريقيا،

---

(1) احمد عثمان احمد، القطبية العالمية ومستقبل العلاقات الامريكية الصينية، مجلة بلاد الرافدين للعلوم الانسانية والاجتماعية، كلية بلاد الرافدين الجامعة، المجلد (3)، العدد (1)، ديالي، 2022، ص 72.

(2) صفاء حسين علي، النظام السياسي الدولي في ظل التحالفات الدولية: التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني انموذجا، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد (10)، العدد (36)، كركوك، 2021، ص 194.

(3) علي عبد الكريم حسين، اثر التغيير في تكوين مستقبل النظام الدولي، مجلة تكريت للعوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (8)، تكريت، 2016، ص 90.

والتي تأسست عام 2009، وتعمل هذه المنظمة على تشجيع التعاون في المجالات الاقتصادية والسياسية والثقافية[1].

وأصبحت من اهداف روسيا الاولوية في هذه المرحلة العمل على بناء نظام عالمي جديد للعلاقات الدولية، وهو ما عبرت عنه روسيا في مواقفها في كثير من القضايا الدولية، في رفض الهيمنة الامريكية على العالم، واستعدادها للوقوف حتى لو ادى ذلك للصدام مع الولايات المتحدة، وفي اكثر من قضية وأزمة دولية:

الاولى: والتي تتمثل بالحرب الروسية الجورجية في عام 2008.

الثانية: كانت في الحرب السورية والتي تفوقت بها الارادة الروسية على الارادة الامريكية.

الثالثة: تتمثل بالحرب والانقلاب العسكري الذي دعمته الولايات المتحدة الامريكية في اوكرانيا، وبرهنت روسيا من خلال هذه الازمة ان روسيا ليست هي ذاتها المتراجعة عسكريا واقتصاديا[2].

الرابعة: تمثلت بالاجتياح الروسي للاراضي الاوكرانية في 24 شباط 2022، ورغم التحذيرات والعقوبات الغربية، إلا ان روسيا اصرت على الدخول في الاراضي الاوكرانية[3].

وأخذت التحركات والتفاهمات بين هذه الدول تزعج الولايات المتحدة الامريكية وتمثل تحدي لدورها ومصالحها في العالم، وأصبحت الولايات المتحدة تنظر بعدم الرضا الى اداء الصين وروسيا ادورا متصاعدة على الصعيد الاقليمي والدولي، لاسيما فيما يتعلق بالتنسيق الروسي الصيني في كثير من القضايا الدولية، ودخولهما في اتفاقيات ومعاهدات عديدة شملت عدة جوانب اقتصادية وسياسية وامنية، وترى الولايات المتحدة الامريكية بهذا التنسيق والتفاهم الروسي الصيني بأنه يمثل تهديدا خطيرا بحكم المنافسة الكبيرة من قبل روسيا والصين للولايات المتحدة الامريكية، وقد اكد الرئيس الروسي فلاديمير بوتين عن اهمية التحالف مع الصين لما يمثله هذا التحالف من قوة ، وهو يرى " انه من المهم للغاية ان تتحد الصين وروسيا في الحفاظ على الحقيقة التاريخية والدفاع عن انتصارهما المشترك في الحرب العالمية الثانية وتمضي الصين وروسيا في تحالف استراتيجي للطاقة، وهذا ما يجعلهما يلعبان دورا هاما في العلاقات الاقتصادية الدولية[4].

وبعد انتشار تنظيم داعش الارهابي على مساحات واسعة في سوريا والعراق، وأصبح ذلك يشكل تهديدا حقيقيا على العراق وسوريا وبرزت من خلاله اشكالية اقليمية ودولية، وهو ما استغلته الولايات المتحدة للتواجد في المنطقة من خلال تشكيل تحالف دولي ضد داعش.[5]

---

[1] مجموعة مؤلفين، الحرب الباردة الثانية تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل، برلين، المركز الديمقراطي العربي، 2019، ص 44.

[2] المصدر نفسه، ص ص 45-46.

[3] بسنت جمال، الحرب الروسية الاوكرانية: رؤى استراتيجية للاتجاهات والتاثيرات في اوربا والعالم، تقديرات مصرية، المركز المصري للفكر والدراست الاستراتيجية، العدد (38)، القاهرة، 2022، ص 20.

[4] عامر هاشم عواد، التنافس في العلاقات الصينية الامريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (66)، بغداد، 2021، ص 2019.

[5] عبد الرحمن كريم درويش، كارزان عمر علي، مصدر سبق ذكره، ص 34.

وكانت الدول المساهمة بشكل مباشر في مواجهة داعش الارهابي عسكرياً، كل من كندا وفرنسا وايطاليا وبريطانيا واستراليا والمانيا، اضافة للدول التي اقتصر دورها على تقديم مساعدات انسانية وعلى رأسها السعودية والكويت وتركيا من خلال مساهمتها من خلال المنح او القروض او توفير الاغذية ومخيمات لاستقبال اللاجئين، فضلا عن ما تقدمه من معونات عسكرية للعراق وسوريا او اموال لتوفير المعدات المطلوبة، وان كانت الاهداف المعلنة من تشكيل التحالف هو للقضاء على داعش لتهديده السلم والأمن الدوليين، لكن في الحقيقة ان التنظيم الارهابي يشكل تهديدا لمصالح الولايات المتحدة وتطلعاتها في المنطقة، بالإضافة الى ذلك تريد ان تبقى يدها على العراق رغم الانسحاب منه، وممارسة التأثير على سوريا وتضمن تواجدها في المنطقة تحت ذريعة مكافحة الارهاب، وبتحالف دولي لم يسبق له مثيل من حيث عدد الدول المشاركة فيه ويحظى بغطاء شرعي من الامم المتحدة[1].

ويعد التحالف الدولي لمكافحة الارهاب من اكبر التحالفات الدولية في التاريخ، إذ شاركت فيه اكثر من (73) دولة ومنظمة دولية، منها (69) دولة، وأربع منظمات دولية وهي (الامم المتحدة وحلف شمالي الاطلسي، وجامعة الدول العربية والانتربول، واعتمد على استراتيجية تعتمد على مجموعة من الاسس وهي[2]:

- توفير الدعم للعمليات العسكرية.
- وتقديم التدريب وبناء القدرات للقوات المسلحة المتعاونة مع دول التحالف.
- منع تدفق الارهابين الاجانب الى سوريا والعراق.
- وقطع مصادر تمويل الارهاب.
- والعمل على توفير الاغاثة الانسانية لسكان المناطق المتضررة.

وروسيا مثل الولايات المتحدة الامريكية تستخدم قضية مكافحة الارهاب لتحقيق مصالحها، وان دخولها في مكافحة الارهاب في سوريا والعراق، هدفه حماية اهدافها في المنطقة العربية، وأهمها دعم نفوذها في المنطقة، الذي تقلص بسبب المتغيرات الجديدة التي شهدتها المنطقة، ولهذه الاسباب رمت ثقلها في الازمة السورية[3].

ومثلت الحرب على الارهاب فرصة تاريخية لروسيا للمشاركة في هذه الحرب، من خلال تشكيل تحالف ضم كل من (العراق وايران سوريا) وكانت الخطوة الاولى لتشكيل هذا التحالف من خلال قيام روسيا بعرض خدمات قواتها العسكرية لا سيما سلاح الجو الروسي واستغلال نفوذ حلفيتها ايران، والسعي لمد نفوذها من سوريا الى العراق من خلال المساعدة والمشاركة في جمع المعلومات عن تنظيم داعش الارهابي، لاسيما مع تزايد القلق الروسي من وجود آلاف من الارهابيين الروس الملتحقين بصفوف

---

[1] مجموعة مؤلفين، تداعيات التدخل الدولي في اقليم الشرق الأوسط على ظاهرة الارهاب، مصدر سبق ذكره، ص 189.

[2] مصطفى ابراهيم سلمان، ضاري سرحان حمادي، استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الارهاب في العراق، مجلة المستنصرية للدرسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، المجلد (15)، العدد (61)، بغداد، 2018، ص ص 48-49.

[3] شيماء عادل فاضل، علي طارق، اثر التحالفات الدولية في استقرار الامن الدولي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (29)، بغداد، 2016، ص 66.

داعش، وتم بالفعل تشكيل غرفة عمليات ومقرها في بغداد هدفها جمع المعلومات الاستخباراتية وتبادلها مع اعضاء التحالف الرباعي[1].

وتم تشكيل التحالف الرباعي من اجل محاربة تنظيم داعش في سوريا والعراق، لا سيما بعد سيطرة التنظيم الارهابي على مساحات واسعة من العراق في 10 حزيران عام 2014، وهذا الاسم جاء نسبة الى الدول الاربع التي شكلته وهي روسيا وايران والعراق وسوريا، ويقع مقره في العاصمة العراقية بغداد، وتم تأسيسه في منتصف شهر يلول من العام 2015، وعمله في الاساس يتعلق بتبادل المعلومات الأمنية، وبدا تأسيسه من خلال وصول مجموعة من الضباط الروس الى بغداد، بالتزامن مع وصول عدد من الضباط الايرانيين وعناصر من الاستخبارات السورية، وبدا العمل الفعلي من خلال تشكيل غرفة عمليات مشتركة في مقر استخبارات وزارة الدفاع العراقية، وقد لخص مهام عمل التحالف، الفريق سيرغي كورالينكو ممثل روسيا الرسمي في التحالف الرباعي بانها تشمل جمع وتحليلها ومعالجة وتبادل المعلومات حول التنظيمات الارهابية في المنطقة وبعدها يتم ايصال هذه المعلومات الى هيئات الاركان في الدول الاربعة المشاركة في هذا التحالف، وفيما يتعلق بإدارة التحالف فإنها تنتقل دورياً بين الدول الاربع المشاركة في التحالف، وتكون مدة رئاسة كل عضو هي ثلاثة اشهر، وأسندت مهمة الرئاسة الاولى للتحالف للعراق، ويقتصر الدور الروسي والايراني حسب المدير السابق لقسم التعاون العسكري الدولي في وزارة الدفاع الروسية في تقديم توصيات ودعم لوجستي لخوض العمليات القتالية للعراق وسوريا، والمتتبع لطبيعة هذا التحالف يرى ان وجود هيئات عسكرية من الدول الاربعة، تدل على ان القوات العسكرية في هذه الدول صارت في وضع العمل المشترك، وان عمليات محاربة التنظيم لا تقتصر على سوريا والعراق بل تشمل منطقة الشرق الأوسط، ويشير هذا التحالف الى تحالف عربي اقليمي دولي، وهو بذلك يختلف عن التحالف الدولي الذي تقوده الولايات المتحدة الامريكية لانه يضم ادوات الفعل العسكري على الارض، والذي يفتقدها التحالف الدولي الذي تتزعمه الولايات المتحدة[2].

ورغم ان الصين لم تدخل في عملية التنافس العسكري على المنطقة العربية بهذه المرحلة، لكن خطواتها كانت في مناطق اخرى من العالم، إذ اصبح الوجود العسكري الصيني المتزايد في امريكيا الجنوبية وأمريكيا اللاتينية، مصدر قلق ومنافسة للوجود الامريكي في تلك المناطق وهو ما دفع الولايات المتحدة الى دعم الدول الاسيوية بهدف تقويض النفوذ الصيني ومحاولة ايقاف منافسته، وهذا ما يفسر ان الصين ربما تعمل على تنمية علاقتها العسكرية والأمنية، وتدخل كمنافس في الجانب العسكري للولايات المتحدة الامريكية، لاسيما اذا تعرضت مصالحها الاقتصادية للخطر وخصوصا في جانب امداداتها من الطاقة[3].

الخاتمة والنتائج

[1] وليد حسن محمد، الحرب العالمية على الارهاب: التدخل الدولي في العراق انموذجا، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (34-33)، بغداد، 2016، ص238.

[2] مثنى فائق مرعي، عبد العليم فاضل وادي، العلاقات الروسية التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرق الأوسط:دراسة في التأثير والتأثر، مجلة تكريت للعلوم السياسية،جامعة تكريت، العدد (11)، تكريت، 2017، ص ص 112الى 114.

[3] احمد عثمان احمد، مصدر سبق ذكره، ص 70.

ساهمت المتغيرات التي شهدها النظام الدولي في تعدد وتنوع المخاطر والتهديدات التي تواجه الدول، وهذا ما ساهم في تغير مسار وشكل العلاقات بين الدول، إذ اصبحت الاطراف المتنافسة تركز في تفاعلاتها على المنطقة العربية على الجوانب العسكرية لدعم نفوذها ومصالحها، اضافة الى ظهور تهديدات واخطار جديدة يتطلب مواجهتها التنسيق والتعاون بين اكثر من دولة، وشكلت هذه المتغيرات ايضا مسوغات للتدخل العسكري في المنطقة بحجة محاربة الارهاب وحماية المدنيين، لكن في الحقيقة هو صراع من اجل النفوذ والمصالح، ونتيجة لهذه المتغيرات ايضا برزت قوى دولية منافسة الولايات المتحدة نتيجة لتراجع قوتها، وساهم التنافس بين القوى الكبرى على النفوذ والسيطرة في زيادة حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني والاقتصادي في المنطقة العربية، وانعكس ذلك ايضا على التوازن الاستراتيجي الاقليمي والدولي نتيجة للمخاوف التي خلقتها الزيادة الكبيرة في الانفاق العسكري في دول المنطقة والدول المتنافسة نفسها، ويعد التنافس الدولي في المنطقة العربية من العوامل المعززة لنزعة العسكرة فحجم التفاعلات العسكرية للدول الكبرى في المنطقة العربية والتي تكون على شكل قواعد عسكرية او تنسيق وتعاون وتدريب او اتفاقيات .. الخ، تتسق في الغالب مع حجم مبيعات السلاح للدول الكبرى.

ومن خلال ما سبق توصلنا للنتائج الاتية:

1- في مجال تجارة السلاح من عام 2014 الى 2020، فان الولايات المتحدة تمتلك التفوق بهذا المجال إذ كانت صادراتها الى المنطقة العربية تشكل ما نسبته (47%) من حجم الأسلحة العربية المستوردة، في حين ووصلت كميات الأسلحة الاوربية المصدرة الى المنطقة العربية ما نسبته(23%)، اما الصادرات الروسية من الأسلحة فكانت (10%) وهذا يرجع الى الضغوط التي تفرضها الولايات المتحدة العربية على الدول العربية من اجل تقليل اعتمادها على السلاح الروسي، ورغم ان الصين تحتل المرتبة الخامسة كأبر دولة مصدرة للسلاح في العالم، لكن صادراتها الى المنطقة العربية لا زالت تشكل حوالي (5%) من حجم الواردات العربية من الأسلحة، ويمكن يرجع ذلك الى مسائل تتعلق بالفاعلية والجودة التي تتفوق فيها الأسلحة الامريكية والأوربية والروسية.

2- وفيما يتعلق بتوجهات الدول العربية وارتباطها بالتحالفات العسكرية، ومن خلال مراجعة الاحداث والأزمات العربية فان اغلبية الدول العربية ترتبط بصورة اكبر مع الولايات المتحدة في الجانب العسكري، سواء في برامج التسليح والتدريب او التحالف، في حين كان التعاون الروسي مع الدول العربية في المجال العسكري محدودا ويقتصر على مجموعة من الدول، اما الصين فانها ما زالت تتجنب التفاعل عسكريا تجاه قضايا وأحداث المنطقة العربية رغم تمتعها بقدرة عسكرية كبيرة.

3- ورغم القوة التي تمتلكها الولايات المتحدة الامريكية، لكن هناك مجموعة من التحديات التي اضعفت من دورها المهيمن تجاه كثير من الاحداث والقضايا الدولية، ففي الجانب الداخلي تواجه تحديات اقتصادية ابرزها الركود، وكذلك تحدي يتعلق بنضوب مصادر الطاقة، وفي الجانب الخارجي تواجه تحدي من الدول الصاعدة من اجل تأكيد حضورها الدولي والاقليمي، لاسيما الصين التي شهدت تطورا اقتصاديا تتضح معالمه من خلال معدلات النمو القياسية، اضافة الى

السعي الروسي للقيام بادوار متزايدة على الصعيدين الاقليمي والدولي، بعد التعافي من المشكلات الداخلية، وفي الجانب العسكري تواجه الولايات المتحدة تحديات متعددة اهمها زيادة قدرة الاطراف الدولية والإقليمية على التفاعل مع الاحداث والقضايا الدولية نتيجة لامتلاكها ترسانة عسكرية كبيرة ومتطورة ونجاح كثير من الدول باختراق النادي النووي.

4- نتيجة لحالة التحول التي يشهدها النظام الدولي نتيجة لمجموعة من المتغيرات، والتي اصبحت تهدد مكانة ونفوذ الولايات المتحدة، وهو ما مثل ارضية مناسبة للحوار والاتفاق بين القوى الصاعدة في النظام الدولي، وصولا الى التفاهم بشان الكثير من القضايا الدولية مثل الارهاب والانتشار النووي وقضايا الشرق الأوسط وأوروبا الشرقية، ومما يسرع بعملية التغيير هو ظهور تحالفات للوقوف ضد القطب الامريكي مثل التحالف الروسي الصيني، والذي ظهر بصورة عملية من خلال الازمة السورية.

5- تدرك روسيا استحالة قدرتها على مواجهة الولايات المتحدة وحلفائها عسكريا بصورة منفردة، ولهذا عملت على مواجهتها باساليب اخرى، واهما خلق تحالفات اقليمية ودولية، (منظمة شنغهاي والبريكس)

6- استخدمت روسيا من قضية مكافحة الارهاب اضافة الى تراجع دور الولايات المتحدة في المنطقة من اجل دعم نفوذها الذي بدأ بالتراجع لا سيما بدول التحول العربي، وان دخولها في مكافحة الارهاب في المنطقة هدفه دعم نفوذها في المنطقة، ولهذه الاسباب رمت ثقلها في الازمة السورية.

7- ربما تعمل الصين على تنمية علاقتها العسكرية والأمنية مع المنطقة العربية، وتدخل كمنافس في الجانب العسكري للولايات المتحدة الامريكية، لاسيما اذا تعرضت مصالحها الاقتصادية للخطر وخصوصا في مجال الطاقة.

قائمة المصادر والمراجع

اولاً-الكتب العربية والمترجمة

1- التسلح ونزع السلاح والامن الدولي: الكتاب السنوي 2020، معهد ستوكهولم لابحاث السلام، ت: مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2020.
2- انمار موسى جواد، الحرب في السياسة الخارجية الامريكية بعد الحرب الباردة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
3- بشير عبد الفتاح، ازمة الهيمنة الامريكية، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2010.

4- علي بشار اغوان، مطارحات النظام الدولي والقوى الكبرى: تأملات في المسرح الجيوسياسي العالمي الجديد، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2019.
5- فراس محمد احمد، التوازنات الاستراتيجية الجديدة في ضوء بيئة امنية متغيرة، الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2015.
6- فيكتور بولمر توماس، امراطورية في حالة تراجع: الولايات المتحدة الامريكية بين الماضي والحاضر والمستقبل، ت: توفيق سخان، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الدوحة ، 2022 .
7- مجموعة مؤلفين، اتجاهات تطور العلاقات العربية الصينية، مركز دراسات الشرق الأوسط، عمان، 2019.
8- مجموعة مؤلفين، الحرب الباردة الثانية تغير الجغرافيا وتعدد الفواعل، المركز الديمقراطي العربي، برلين، 2019.
9- مجموعة مؤلفين، العلاقات العربية الصينية، بحوث ومناقشات الندوة الفكرية، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2017.
10- مجموعة مؤلفين، مستقبل وسيناريوهات:الصراع العربي – الاسرئيلي، مركز دراسات الشرق لااوسط، بيروت، 2011.
11- محمد ميسر المشهداني، مستقبل التوازنات الجيواستراتيجية العالمية: دراسة في استراتيجية الولايات المتحدة الشاملة واستراتيجيات القوى المنافسة، دار الاكاديميون للنشر والتوزيع، عمان، 2017.
12- وميض احسان، قراءة جديدة للتاريخ: السياسة الامريكية وحرب احتلال العراق، مركز الكتاب الاكاديمي ، عمان، 2017.
13- نوار جليل هاشم، واخرون، الاقتراب الكبير: روسيا في الشرق الأوسط، دار الخليج للنشر التوزيع، عمان، 2021.
14- يوسف حسين عمر، تركيا التاريخ الحديث والمعاصر1923-2018، المركز العربي للابحاث ودراسة السياسات، الظغاين، قطر، 2021.

ثانياً-البحوث والدراسات

1- احمد عثمان احمد، القطبية العالمية ومستقبل العلاقات الامريكية الصينية، مجلة بلاد الرافدين للعلوم الانسانية والاجتماعية، كلية بلاد الرافدين الجامعة، المجلد (3)، العدد (1)، ديالي، 2022.
2- بسنت جمال، الحرب الروسية الاوكرانية: رؤى استراتيجية للاتجاهات والتاثيرات في اوربا والعالم، تقديرات مصرية، المركز المصري للفكر والدراست الاستراتيجية، العدد (38)، القاهرة، 2022.
3- حسين احمد ابراهيم، نوره علي جياد، تداعيات التدخل العسكري العراقي على الكويت، مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة بابل، العدد (2) ، بابل، 2020.
4- شيماء عادل فاضل، علي طارق، اثر التحالفات الدولية في استقرار الامن الدولي، مركز حمورابي للبحوث والدراسات الاستراتيجية، العدد (29)، بغداد، 2016.
5- صفاء حسين علي، النظام السياسي الدولي في ظل التحالفات الدولية: التحالف الاستراتيجي الروسي الصيني انموذجا، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، المجلد (10)، العدد (36)، كركوك، 2021.

6- عامر هاشم عواد، التنافس في العلاقات الصينية الامريكية، مجلة قضايا سياسية، كلية العلوم السياسية، جامعة النهرين، العدد (66)، بغداد، 2021.
7- عبد الرحمن كريم درويش، كارزان عمر علي، الفاعلية الاستراتيجية للتحالف الدولي في محاربة تنظيم الدولة الاسلامية (داعش) دراسة تحليلية (2014-2016)، مجلة كلية القانون للعلوم القانونية والسياسية، جامعة كركوك، العدد (35)، كركوك، 2020.
8- علي عبد الكريم حسين، اثر التغيير في تكوين مستقبل النظام الدولي، مجلة تكريت للعوم السياسية، جامعة تكريت، العدد (8)، تكريت، 2016.
9- مثنى فائق مرعي، عبد العليم فاضل وادي، العلاقات الروسية التركية والتحالفات الدولية الراهنة في الشرق الأوسط: دراسة في التاثير والتاثر، مجلة تكريت للعلوم السياسية،جامعة تكريت، العدد (11)، تكريت، 2017.
10- مصطفى ابراهيم سلمان، ضاري سرحان حمادي، استراتيجية التحالف الدولي لمكافحة الارهاب في العراق، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، الجامعة المستنصرية، المجلد (15)، العدد (61)، بغداد، 2018.
11- مصطفى جاسم حسين، الاتحاد الاوربي وظاهرة اليمين المتطرف: البريكست انموذجا، مجلة العلوم السياسية، جامعة بغداد، العدد (61)، بغداد، 2021.
12- وليد حسن محمد، الحرب العالمية على الارهاب: التدخل الدولي في العراق انموذجا، المجلة السياسية والدولية، الجامعة المستنصرية، العدد (34-33)، بغداد، 2016.